

Distr.: General
8 December 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠.

الرئيس: السيد بنكي (لاتفيا)

المحتويات

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(أ) تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل
و حمايتها (A/64/315)

(أ) تعزيز حقوق الطفل و حمايتها (A/64/172)،
(A/64/254 و A/64/182-E/2009/110)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل
(A/64/285)

١ - السيدة كوماراسوامي (المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال و النزاع المسلح): قالت في معرض تقديم تقريرها إلى الأمين العام (A/64/254)، أن العنف المروّع، بما في ذلك العنف الجنسي، ضد النساء و الفتيات بل و ضد الصبيان يعتبر ظاهرة متفشية و عالمية، وهو وسيلة مباشرة من وسائل الحرب و نتيجة لمتناخ الإفلات من العقاب الذي أوجدته الحرب. و ينبغي مواجهة و وقف الممارسة التي يؤدي فيها الغلمان رقصات في كثير من المناطق في وسط و جنوب آسيا، حيث يقوم قادة عسكريون و تجار الحروب بالإمساك بالغللمان المراهقين ثم استرقاق الذكور في أغراض الممارسات الجنسية. و ينبغي حماية الصبيان و كذلك الفتيات لكي يسمح لهم بالتمتع بكامل مزايا مرحلة الطفولة دون استغلال. و يلزم اتخاذ إجراء على المستوى الدولي بشأن عمليات نقل الأسلحة و الذخائر العنقودية و الألغام الأرضية بغية منع قتل و تشويه الأطفال، و قد اعترف بهذه الأمور على أنها تستدعي الفحص الدقيق على المستوى الدولي. و هناك فعلاً تركيز جديد على حماية المدنيين، بما يتماشى مع اتفاقيات جنيف و القانون الإنساني الدولي، وهي التي ينص بشكل متزايد على أنها أولوية تعبوية فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٢ - وأضافت قائلة إن إدراج الأطراف التي تجنّد الجنود الأطفال و تستخدمهم أدى إلى دخول كثير من الجماعات في خطط عمل و إطلاق سراح الأطفال إلى عمليات إعادة الإدماج التي تقوم بها الأمم المتحدة. و مع ذلك، لم يفعل كثير من الأطراف في النزاع هذا حتى الآن. و ينبغي أيضاً اتخاذ إجراء ضد مرتكبي هذه الأفعال الممعنين في الاستعصاء. و ينبغي أن يستفيد الجنود الأطفال من إجراءات الحماية في إطار قضاء الأحداث. و قد يتطلب الأمر منهم المشاركة في إجراءات تقصّي الحقائق و المصالحة أو تدابير أخرى ذات صلة بمجتمعهم، بيد أنه ينبغي أيضاً إعادة تأهيلهم و مساعدتهم على إيجاد دور بناء في المجتمع. و في شباط/فبراير سنة ٢٠١٠، بمناسبة الذكرى الثامنة لبدء سريان البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاع المسلح، سوف يشن مكتبها حملة عالمية النطاق من أجل التصديق الشامل عليه. و ينبغي لجميع الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد أن تبادر إلى التصديق على البروتوكول الاختياري في أقرب وقت ممكن.

٣ - و مضت قائلة إن المرفق بتقريرها يتضمن قائمة بحقوق و ضمانات تتعلق بالأطفال المشردين داخلياً. و ينبغي أن يكون التعليم بصفة خاصة جزءاً هاماً من التخطيط لحالات الطوارئ. و ينبغي أن يشارك الأطفال، حسب الاقتضاء، في إبرام اتفاقات سلام و إعادة بناء مجتمعهم. و ينبغي أن تكون مشاركة هؤلاء الأطفال طوعية، متحررة من أي ضغط سياسي و بما يحقق أفضل مصلحة لهم.

٤ - وأضافت قائلة إن تقريرها يجمل التطورات الإيجابية الكثيرة التي حدثت في تعميم منظور قضية الطفل و النزاع المسلح في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صياغة سياسة لحماية الطفل أعدتها إدارة عمليات حفظ السلام. و نوهت بمساهمة منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٧ - واستطرد قائلاً إنه من الأمور الحاسمة التصدي للتقبل الاجتماعي للعنف ضد المرأة، وأضاف أن منظمة الأمم المتحدة للطفولة قد أيدت إعداد تقرير الأمين العام بشأن الطفلة (A/64/315)، مع تأكيده الموضوعي على ختان الإناث. وتهدف وثيقة "عالم صالح للأطفال" أيضاً إلى توفير الحماية للأطفال ذوي الإعاقة. وتعتبر اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الآن هي الثانية فقط بعد اتفاقية حقوق الطفل من حيث سرعة التصديق عليها.

٨ - وأضاف قائلاً إن التقدم في مجال مشاركة الأطفال في اتخاذ قرارات تؤثر عليهم تضمن دوراً أساسياً فيما يتعلق بالأطفال والمراهقين في عديد من مناسبات عالمية للدعوة في السنة الماضية. وفي الشهر الماضي، شارك وفد متنوع من الأطفال في مؤتمر القمة بشأن تغيير المناخ. ويجري تنظيم منتدى للشباب بالاقتراع مع مؤتمر تغيير المناخ في كوبنهاغن في شهر كانون الأول/ديسمبر.

٩ - وقال إن التباطؤ الاقتصادي قد جعل من الصعب على الدول الأعضاء مواصلة التركيز على الأهداف المبينة في وثيقة "عالم صالح للأطفال". وقال إن نقص التغذية وسوء التغذية الحاد آخذان في الارتفاع حيث سيكون لهما أثر طويل الأجل على الأطفال. ورغم تدهور مستويات عمل الطفل من سنة ٢٠٠٠ إلى سنة ٢٠٠٤، كان هناك ما يقرب من ٢٠٠ مليون طفل حول العالم يعملون في أعمال خطيرة أو أعمال مضنية بدنياً. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة تعزيز عملية الحصول على التعليم الجيد باعتباره أفضل تصدي لهذه المشكلة. وتعكس القوانين والسياسات والميزانيات والبحوث ونظم الإدارة الرشيدة الأحكام الواردة في اتفاقية حقوق الطفل. وينبغي تطوير القدرات لتحقيق حقوق الطفل، كما ينبغي تعزيز التعاون للوفاء بالوعد الوارد في الاتفاقية فيما يتعلق بجميع الأطفال.

(اليونيسيف) ومنظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ونوّهت بالدور الذي يؤديه المجتمع المدني وبجهود الحكومات الوطنية. واحتتمت قائلة إن أعمال لجنة بناء السلام فيما يتعلق بتلبية احتياجات الأطفال في إعادة الإدماج بدأت تؤتي ثمارها.

٥ - السيد عبدي (نائب المدير التنفيذي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/64/285)، إن الذكرى الثلاثين لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والذكرى العشرين لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل سيحري الاحتفال بهما عمّا قريب. ونظراً لقرب الموعد النهائي في سنة ٢٠١٥ فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، سوف تدعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف المحملة في وثيقة "عالم صالح للأطفال" تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - وأضاف قائلاً إن التدخلات الصحية الرئيسية ساهمت في انخفاض آخر في معدل وفيات الأطفال دون الخامسة. وفي مجال التعليم، تقوم الشراكات الاستراتيجية والشبكات العالمية بتقديم المعونة وتنسيق القطاعات. ويوجد دعم لبناء القدرات في مجال جودة التعليم، والسياسة والإصلاح وكذلك التعليم في حالات الطوارئ، وحالات ما بعد انتهاء النزاع وفترة الانتقال. كما تجري معالجة القضية الجنسانية باعتبارها نقطة دخول لمعالجة تفاوتات تعليمية أخرى. وقال إن تقرير "التقدم من أجل الأطفال" بشأن حماية الطفل، والذي أُطلق في الأسبوع السابق، يتضمن بيانات عالمية بشأن جملة أمور من بينها حماية الأطفال من العنف والاستغلال وإساءة المعاملة. وقال إنه يشجّع اللجنة على تأييد المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للطفل التي سوف ينظر فيها في وقت آخر في هذه الدورة.

العنف ضد الأطفال وتعزيز نظام لجمع البيانات الوطنية وبرنامج للبحوث.

١٣ - وأضافت أن هناك أربعاً وعشرين دولة لديها بالفعل حظر قانوني شامل وواضح بشأن العنف ضد الأطفال وعملت عدة دول على تشديد تشريعاتها للتصدي لأشكال محدّدة من العنف. وقالت إن الحظر القانوني يعتبر ضماناً حاسماً لصالح الضحايا والشهود ويعرض مرجعاً قوياً من أجل مبادرات بناء القدرات والحملات الإعلامية. واختتمت قائلة إن الإرادة السياسية القوية تعتبر أساسية لتحريك العملية إلى الأمام بالرغم من الأزمة المالية والاقتصادية. وقالت إن الاستثمار في الأطفال ومنع العنف سوف يحد من أثر الأزمة ويقلل التكلفة الاجتماعية في المدى الطويل.

١٤ - السيد موخيبر (الموظف المسؤول، مكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيويورك): قال إن تقرير الأمين العام عن الطفلة (A/64/315) يقدم لمحة عامة للإطار القانوني الدولي والإقليمي القائم بشأن حقوق الطفلة والالتزامات الأساسية والتزامات الدول. وهو يعالج التقدّم والعقبات في مكافحة التمييز ضد الطفلة في المجالات المشار إليها في قرار الجمعية العامة ١٤٠/٦٢. وقال إن التقرير يستند إلى معلومات مستقاة من الدول الأعضاء ونتائج اجتماع الخبراء بشأن حقوق الإنسان والتخلي عن ممارسة تشويه/ختان الأعضاء التناسلية للأنثى في بلدان تنفّس فيها هذه العادة وبين الجاليات المهاجرة، وهو الاجتماع المعقود في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وقام بتنظيم هذا الاجتماع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٥ - وأخيراً قالت إن تقرير الأمين العام بشأن حالة اتفاقية حقوق الطفل (A/64/172) يجمل الجهود الدولية والتقدّم الوطني في معالجة عمل الطفل وتحقيق هدف القضاء على

١٠ - السيدة سانتوس بايس (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال): قالت إن دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال أدّت إلى حركة عالمية النطاق لحماية الأطفال من العنف وأن عملها سوف يعتمد على أساس تلك الدراسة وما ورد بها من توصيات. وتقدّم اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (الاتفاقية رقم ١٨٢) أساساً معيارياً لعملها وتيسّر تعميم حماية الأطفال من العنف كعنصر أساسي من عناصر برنامج السياسات الوطنية.

١١ - وأضافت قائلة إن العنف ضد الأطفال ما زال منتشرًا على نطاق واسع وهو مستتر إلى حد كبير وفي كثير من الأحيان يتغاضى عنه المجتمع، بالرغم من آثاره الخطيرة على حياة الأطفال. ووفقاً للمنشور الذي أصدرته مؤخراً منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ما يزيد على ٨٥ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و١٤ سنة تعرضوا للعقاب البدني و/أو للعدوان النفسي. ويعتبر اتخاذ الأطفال شركاء بعداً حاسماً في برنامجها، نظراً لأن هؤلاء يمكنهم المساهمة في تفهم كيفية الحيلولة دون وقوع العنف وإعداد استراتيجيات مراعية للأطفال في مجالات الاستشارة والتعافي وإعادة الاندماج.

١٢ - ومضت قائلة إن ولاية الممثلة الخاصة سوف يعاد النظر فيها بعد ثلاث سنوات. ويتيح إنشاء الصندوق الاستثماري للمساهمات مؤخراً لدعم هذه المهمة والآليات القائمة من أجل التعاون المؤسسي أساساً متيناً للأعمال في المستقبل. وتعرض التوصيات الإثنتا عشرة الواردة في الدراسة مرجعاً، مع أهداف مرتبطة بأجال زمنية في المجالات الحاسمة. وفي المستقبل القريب، قالت إنها ستركّز على إعداد استراتيجية شاملة وطنية في كل دولة لمنع جميع أشكال العنف والتصدي لها، واستخدام حظر قانوني لجميع أشكال

القادمة. وأخيراً، تساءل أيضاً عن التدابير اللازمة لتحسين عملية جمع البيانات والبحوث بشأن العنف ضد الأطفال وكيف يمكن للأطفال أن يؤدوا دوراً في جهود البحوث.

١٩ - السيد هيلدي (النرويج): قال إن النرويج قدّمت إسهاماً في الصندوق الاستئماني الذي يدعم مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال. وتساءل كيف يمكن لدول أعضاء أخرى أن تساهم في الصندوق، نظراً لأن الدعم الواسع سوف يزيد من الإحساس بالتملك. وينبغي أن تتحدث الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح عن التحديات التي تواجهها في تعميم برنامجها في البعثات السياسية وبعثات بناء السلام.

٢٠ - السيد بورنجنف (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الدول الأعضاء عادة ما تركز على آثار العنف ضد الأطفال، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو الزواج المبكر، بدلاً من التركيز على أسباب العنف، التي تشمل ضعف القيم الأخلاقية. وينبغي أن تنظر تقارير ودراسات الأمم المتحدة في القضايا الأخلاقية بالنسبة لمكافحة العنف ضد الأطفال. ويعرب الوفد عن تقديره للحصول على مزيد من المعلومات بشأن الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نظراً لأن الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح لم تشر بأي شكل محدد إليهم في بيانها.

٢١ - السيدة رشيد (المراقبة عن فلسطين): طلبت إلى الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح أن تعلن موقفها بشأن التقرير الذي أصدرته مؤخراً بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن التزاع في غزة (A/HRC/12/48). فوفقاً لهذا التقرير، ارتكبت قوات الاحتلال الإسرائيلية في غزة في هجوم منهجي وغير متناسب وبشكل متعمد يرمي إلى معاقبة السكان الفلسطينيين وإذلالهم وإرهابهم، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، ترقى إلى

أسوأ أشكال عمل الطفل بحلول سنة ٢٠١٦. ويسلّط التقرير الضوء على الدور الهام للتعليم في هذا المجال.

١٦ - السيدة ساباغ (شيلي): قالت إن مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال ينبغي أن يزوّد بالموارد البشرية والمالية اللازمة. وسيكون من الأهمية سماع آين سيوضع مكان المكتب وعما إذا كانت الممثلة الخاصة قد شرعت بالفعل في إجراء اتصالات مع المجموعات الإقليمية. وإذا يرحّب وفد شيلي بالتركيز على التعليم في تقرير الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح (A/64/254)، يود أن يسمع عن المبادرات الناجحة لتوفير التعليم في حالات التزاع. وفيما يتعلق بالتقرير عن الطفلة (A/64/315)، طلبت مزيداً من المعلومات عن المبادرات الأخيرة لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى.

١٧ - السيد بنويك (السويد): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، فوجّه سؤالاً إلى الممثلتين الخاصتين عما إذا كانت هناك أوجه تآزر مع الآليات الأخرى التابعة للأمم المتحدة أو الهيئات المنشأة بموجب معاهدات في الجهود المبذولة لتعزيز الاستراتيجيات الوطنية الشاملة المعنية بالحماية. وسأل أيضاً الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح طالباً مزيداً من التفاصيل عن الكيفية التي سوف تُطبّق بها سياسة حماية الأطفال التي اعتمدها مؤخراً إدارة عمليات حفظ السلام على البعثات السياسية وبعثات بناء السلام. وقال إن وفده مهتم أيضاً بأن يتعرف على كيفية تحسين عملية جمع وإبلاغ البيانات بشأن العنف الجنسي كمتابعة لقرار مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩) وعن توسيع نطاق آلية التحريك في حالات العنف الجنسي ضد الأطفال.

١٨ - وأضاف قائلاً إنه ينبغي للممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال أن تبين ما هي مصادر العنف وأشكاله التي سوف توضع في أولويات أعمالها خلال السنوات الثلاث

في آلية الرصد. ونظراً لأن أوروغواي تشارك في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مثال ناجح من الجهود في هذا المجال، سألت الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح كيف يمكن للبلدان المساهمة بقوات أن تساعد في تحسين فعالية الولايات المناطة في الميدان. وقالت إن وفدها يطلب أيضاً توضيحاً لكيف يمكن تأمين مشاركة الأطفال الفعالة في عمليات السلام دون تعرضهم أيضاً إلى حالات أو تجارب تنطوي على أضرار.

٢٥ - وأضافت قائلة إنه من المأمول فيه أن التأخير دون مبرر في تعيين الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال لا يدل على أي فقدان في القوة الدافعة. وقالت إن وفدها يشق، في خلال السنوات الثلاث أن ولاية الممثلة الخاصة سوف تموّل من موارد من الميزانية العادية للمنظمة. وقد كان إعداد الدراسة عن العنف ضد الأطفال مثلاً رائعاً عن الكيفية التي يمكن للأطفال أنفسهم بها أن يساهموا في أعمال بشأن حقوق الإنسان. وأخيراً، ينبغي أن تبين الممثلة الخاصة كيف تتوقع العمل مع الأطفال لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

٢٦ - السيدة إليس (أستراليا): قالت إن بلدها ملتزم بمنع انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأطفال، وقد صدّق على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل وعلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال. وينبغي لجميع الدول التي لم تصدّق بعد على الاتفاقية وعلى بروتوكوليهما الاختياريين أن تفعل ذلك. وقالت إن مجلس الحكومات الأسترالية قد صادق مؤخراً على الإطار الوطني لحماية أطفال أستراليا للفترة ٢٠٠٩-٢٠٢٠ لضمان سلامة ورفاه الأطفال الأستراليين. ومن الأهمية معرفة ما يمكن للمجتمعات المحلية القيام به لاستكمال أعمال لجنة حقوق الطفل.

جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وتضمّنت العواقب المأساوية للاعتداء العسكري الإسرائيلي الشيع والشنيع الذي استغرق ٢٣ يوماً على شعب غزة، عمليات قتل غير مشروعة لما يزيد على ٤٠٠ طفل وتشويه آخرين، وتدمير مدارس ومنازل، وتشريد جماعي، وتعطيل المرافق الأساسية للمياه والصرف الصحي، واستخدام الأطفال كدروع بشرية والاعتقال العشوائي للأطفال.

٢٢ - وتساءلت كيف ستتابع الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح الأمور بشأن الادعاءات والتوصيات الواردة في التقرير وما هي الخطوات التي اتخذتها الممثلة الخاصة لضمان حماية الأطفال الفلسطينيين بحيث لا ترتكب قوة الاحتلال الإسرائيلية بناتاً مثل هذه الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي وارتكاب جرائم حرب ضد الأطفال الفلسطينيين وللتحقق من أن القائمين بهذه الأعمال العدوانية يعتبرون مساءلين ويمثلون أمام العدالة.

٢٣ - السيدة جندي (مصر): قالت إنه تقرّر أصلاً استعراض ولاية الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال في عام ٢٠١٠. وتساءلت كيف تتصوّر الممثلة الخاصة بداية ولايتها وما هي نواياها فيما يتعلق بالتقرير الأوّل وما هي آراؤها فيما يتعلق بالرؤية اللازمة لجمع الأموال من أجل الصندوق الاستئماني. وأضافت أن الوفد المصري يتطلع إلى سماع إجابة الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح وردودها على التساؤلات التي طرحتها المراقبة عن فلسطين. وقالت إن تقريرها لا يتضمن سوى تغطية سطحية لحالة الأطفال في غزة، رغم أن مكتب الممثلة الخاصة عادة هو أكثر دقة في إعداد تقريره. واختتمت قائلة إن وفدها يتطلع إلى سماع لماذا حُجبت أو أغفلت جوانب معيّنة.

٢٤ - السيدة بي (أوروغواي): قالت إن قرار المجلس الأمن ١٨٣٢ (٢٠٠٨) يبين الإدراج التدريجي لجميع فئات العنف

٢٧ - السيدة فيبس (الولايات المتحدة الأمريكية): ضد الأطفال فيما يتعلق بأشكال أخرى من العنف لا تغطيها ولاية الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، مثل أشكال العنف التي يواجهها الأطفال الذين يعيشون تحت وطأة الاحتلال. وقالت إن وفدها يسره أن شارك مع وفود أخرى في تعريف الولاية الجديدة بشأن العنف ضد الأطفال وفي ضمان أنه يعالج شواغل الأطفال الذين يعيشون تحت وطأة الاحتلال.

٣١ - وانتقلت إلى تقرير الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح (A/64/254) فتساءلت لماذا أخفقت الممثلة الخاصة في مناقشة حالة الأطفال الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حتى مثلما أشار التقرير إلى زيارتها إلى تلك الأراضي. زيادة على ذلك، حدثت أشكال مماثلة من السهو في التقرير بشأن متابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل وفي وثيقة "عالم صالح للأطفال". وقالت إنها ستكون ممتنة لو تلقت تفسيراً واضحاً لأسباب هذا الإهمال.

٣٢ - السيد بوابر (كوت ديفوار): قال إنه من الوهم تمني حسم قضايا الأطفال إذا لم تستطع الأمم المتحدة إيجاد طريقة فعالة في مواجهة الانتفاضات التي تحدث في كثير من البلدان، والتي من الحتمّ أنها تجتذب الأطفال إلى حالات التزاع. وفي بعض الحالات، يريد الأطفال أنفسهم المشاركة في جهود الدفاع. وسأل المتكلمين عما إذا كانت ولاياتهم تشمل ممارسة ضغط على المجتمع الدولي بعدم إضفاء الطابع القانوني على الانتفاضات التي تستخدم الأطفال في النزاعات.

٣٣ - السيدة سيموفتسش (إسرائيل): سألت ماذا يمكن القيام به بشأن عقوبة الإعدام للقصر التي تعتبر واحدة من الأشكال المتطرفة للعنف ضد الأطفال. وتساءلت أيضاً عما يمكن القيام به لحماية الأطفال ضحايا الإرهاب ولمنع تجنيد الأطفال من قبل المنظمات الإرهابية. ومن المهم أيضاً سماع

السيدة فيبس (الولايات المتحدة الأمريكية): تساءلت عما إذا كان الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال تعتزم التصدي للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. وتساءلت أيضاً عما إذا كانت ولاية الممثلة الخاصة سوف تشمل مسألة يتقاطع فيها العنف والصحة: الوفيات النفسانية والزواج المبكر، حيث أن الفتيات اللاتي أنجبن أطفالاً قبل بلوغ سن ١٨ سنة يعانين من معدل أعلى من الوفيات عند الولادة. وإذا لم يكن هذا جزءاً من الولاية، فربما تعتزم منظمة الأمم المتحدة للطفولة التصدي لهذه المسألة.

٢٨ - وأضافت قائلة إن هناك إحالات مرجعية بين قراري مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و١٨٨٨ (٢٠٠٩). ويسأل وفدها كيف تعتزم الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح التحقيق في إطار آلية التحريك المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩) وما إذا كان سيتم تبادل المعلومات في إطار الأعمال المضطلع بها بمقتضى القرار الآخر بغية تجنّب ازدواجية الجهود.

٢٩ - السيدة أهوجا (الهند): تساءلت كيف يتم إقامة حد فاصل في أعمال الممثلة الخاصة الجديدة المعنية بالعنف ضد الأطفال لتجنّب أي تدخل مع أعمال الممثلة الخاصة الأخرى أو وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ومن المهم سماع كيف يؤثر الاعتماد على التبرعات في استقلالية البرنامج الجديد للممثلة الخاصة وأولوياتها. ويطلب وفدها معلومات عن المشاريع المتعين الاضطلاع بها على مدى السنوات الثلاث التالية ويتمنى أيضاً معرفة كيف ستنتقل منظمة الأمم المتحدة للطفولة بأنشطتها في مواجهة الانخفاض المتوقع في الموارد.

٣٠ - السيدة حليبي (الجمهورية العربية السورية): قالت إنها تود أن تعرف المزيد عن آراء الممثلة الخاصة المعنية بالعنف

ازدواجية الجهود، قالت إنها سوف تجتمع كل شهرين مع الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وسوف تواصل العمل مع وكالات أخرى بدأت تؤدي دوراً ناشطاً في حماية الأطفال، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٣٧ - وأضافت قائلة إن مكتبها يرحب بتوجيهات السياسة العامة لحماية الأطفال التي اعتمدها إدارة عمليات حفظ السلام، وتعرب عن الأمل بأن تنفذ كذلك في البعثات السياسية. وانتقلت إلى التساؤلات بشأن جمع البيانات بشأن العنف الجنسي فيما يتعلق بقراري مجلس الأمن ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و١٨٨٨ (٢٠٠٩)، فقالت إن مكتبها دعا إلى عقد اجتماع لجميع الوكالات التابعة للأمم المتحدة العاملة بشأن المسائل الخاصة بالمرأة والفتاة، وقد وافق الجميع على دعم آلية التحريك وعلى العمل معاً بشأن جمع البيانات. وأضافت أن الممثلة الخاصة تعمل على ضمان أن يتعاون جميع الوكالات المعنية بالمرأة مع فرق العمل المسؤولة عن جمع البيانات على المستوى الوطني. ونظراً لصعوبة جمع المعلومات بشأن العنف الجنسي في كثير من المجتمعات، سيكون من الضروري العمل عن قرب مع العناصر الفاعلة في المجتمع المدني التي تتناول مسألة الضحايا.

٣٨ - وفيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة، قالت إنها قدّمت إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في غزة وفي المناطق الجنوبية من إسرائيل، استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها فرق العمل المختصة. ونظراً للطابع الشامل للتقرير، المتاح الآن للتوزيع، لم تنل الحالة ما تستحقه من تغطية في تقارير الجمعية العامة أو مجلس حقوق الإنسان. وقالت إن مكتبها قدّم أدلة إلى تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة (A/HRC/12/48)، وأن أجزاء من هذا التقرير التي تتصل

ما يفيد عن منع التحريض على العنف في المدارس والكتّاب الدراسية وفي وسائل الإعلام.

٣٤ - السيد رستام (ماليزيا): قال إن المناقشة على المستوى الدولي تركّز بوجه عام على حماية الأطفال من العنف، وإساءة المعاملة والاستغلال، بيد أن هناك قدراً ضئيلاً من المناقشة عن الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية لحقوق الطفل، رغم أن كثيراً من القضايا التي تمس الأطفال تتصل بالتخلف والفقر. وطلب معلومات عن الخطوات التي تتخذ لحماية الأطفال من آثار الأزمة الاقتصادية الحالية. ومن المهم سماع كيف يمكن تدعيم دور الأسرة من حيث توفير مناخ للرعاية وضمان الاستقرار الاجتماعي - الاقتصادي لكي يحقق الأطفال إمكاناتهم. وفي الوقت نفسه، وبسبب الأزمة الاقتصادية، يعمل كثير من الأطفال في العالم النامي للمساهمة في دخل الأسرة. وتساءل كيف يمكن تحقيق توازن بين مواجهة الاستغلال ومساعدة الأسر على توفير بيئة آمنة من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف.

٣٥ - السيدة مبالا أينغا (الكامبيرون): سألت الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والعنف ما الذي يمكن القيام به لمكافحة الفقر، الذي يعتبر واحداً من أسوأ أشكال العنف ضد الأطفال.

٣٦ - السيدة كوماروسوامي (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح): أجابت على الأسئلة المطروحة بشأن المبادرات الناجحة فيما يتعلق بالتعليم في مناطق النزاع، فقالت إن منظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال النشاط الإنساني قد تفاوضت مع الأطراف في النزاعات على تعيين مدارس كمناطق للسلام حيث يمكن للأطفال أن يدرسوا بها دون خوف من الهجوم. وبغية تنسيق وتدعيم جهودهم الخاصة بحماية الأطفال بشكل متبادل، وفي الوقت نفسه تجنّب

من إضفاء الشرعية على الفصائل المعنية، قالت إنها تحث الدول الأعضاء على السماح لمكتبها بالاضطلاع بأعماله في هذا المجال، وهو ليس بحال من الأحوال محاولة لإضفاء الشرعية على العناصر الفاعلة من غير الدول.

٤١ - وأضافت قائلة إن مكتبها يعتزم التصدي لاستغلال الأطفال في الأنشطة الإرهابية في سياق الأعمال التي تعالج المسألة الأوسع نطاقاً الخاصة بالطبيعية المتغيرة للحرب. وفي حين يعتبر استخدام الأطفال كقائمين بعمليات تفجير انتحاري بكل تأكيد شيئاً مفزعاً، فإن اعتقال أعداد كبيرة من الأطفال في عمليات مكافحة الإرهاب وقتل الأطفال يستبرأ منها باعتبارها "أضراراً تبعية" إنما يشكل أيضاً انتهاكات مزعجة لحقوق الأطفال. ولا بد أن تظل اتفاقيات جنيف وجميع إجراءات الحماية بمقتضى القانون الإنساني الدولي سارية في الأنواع الجديدة من النزاعات. وأخيراً، هناك حاجة إلى وضع نُظم وقائية على المستوى المحلي بغية حماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال، سواء نشأت من مشاكل اجتماعية - اقتصادية، كما هو الحال في العمل المستغل للأطفال، ومن حالات النزاع، كما هو الحال في تجنيد الأطفال كجنود، أو من الاتجار بالأطفال.

٤٢ - السيدة سانتوس بايس (الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال): قالت إنه مما يبعث على الأمل أن تقدّر الوفود ضرورة التعاون العاجل بغية تنفيذ الولاية بشأن العنف ضد الأطفال. ويتطلع مكتبها إلى إجراء حوار مثمر وبنّاء مع هؤلاء الوفود، التي عن طريقها يمكن تحديد أفضل المبادرات المشجّعة بشأن منع العنف وحماية الأطفال. زيادة على ذلك، سيكون من الأمور الأساسية التعاون مع الآليات القائمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وقالت إنها تشكر الوفود على ملاحظة الدور الحاسم للتمويل في انطلاقة المهمة المناطة بها إلى الأمام.

بالأطفال كانت تتسق تماماً مع النتائج التي توصل إليها المكتب. زيادة على ذلك، يدعم مكتبها بشكل تام أية عملية مسائلة مقترحة في متابعة التقرير، وسوف يواصل رصد الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٣٩ - واستطردت قائلة إن إطاراً استراتيجياً جرت صياغته في أوائل هذه السنة يتعلق بالسنوات الثلاث القادمة من الولاية الخاصة بالأطفال والنزاع المسلح. ويبين الإطار رؤية مكتبها وأولوياته، بما في ذلك إنهاء الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، وتعميم مشكلة الأطفال والنزاع المسلح في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة والعمل كمنظم للاجتماعات بشأن المسألة، بالإضافة إلى الدعوة بشأن المسائل الخاصة، مثل إعادة إدماج الأطفال المشردين داخلياً. وقالت إن بوروندي، بصفتها بلداً من البلدان المساهمة بقوات، بدأت بتقديم تدريب سابق للانتشار بشأن حماية الأطفال. وقدم مكتبها إلى اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام اقتراحاً بأن تقدم جميع البلدان المساهمة بقوات مثل هذا التدريب، وسوف تشعر بالامتنان لدعم الدول الأعضاء في هذا المضمار. وأضافت أن الممثلة الخاصة تؤيد تماماً الملاحظة العامة رقم ١٢ بشأن حق الطفل في الإعراب عن آرائه، وهي الملاحظة التي اعتمدها لجنة حقوق الطفل، وسوف تواصل تنفيذها، في جملة أمور، بعقد اجتماع مع أعضاء برلمانات الأطفال ودعوة الأطفال إلى المشاركة في الاجتماعات بشأن إعادة الاندماج.

٤٠ - ومضت قائلة إن قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، يتطلب أن يجتمع مكتبها مع العناصر الفاعلة من غير الدول المشاركة في أي نزاع بغية التفاوض حول خطة عمل من أجل إطلاق سراح الأطفال المشاركين معهم وتسريحهم. ولهذا، فإن الوصول إلى العناصر الفاعلة من غير الدولة يعتبر أمراً بالغ الأهمية. ورغم أن الدول الأعضاء في كثير من الأحيان تحجم عن الموافقة على هذا الوصول خوفاً

بشكل وثيق مع الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح حول المجالات ذات الاهتمام المشترك. وقالت إن الذكرى السنوية للبروتوكولين الاختياريين الملحقين باتفاقية حقوق الطفل في سنة ٢٠١٠ سوف تشكل فرصة هامة للمضي قدماً بعدد من التصديقات وتعزيز التنفيذ الفعلي للاتفاقية.

٤٦ - ومضت قائلة إنها قد تفهّمت بعد المشاركة في الاجتماع السنوي بشأن الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان في السنة الماضية أنه ليس هناك من معنى في التنافس لأن أصحاب الولايات ليس لديهم موارد كافية للاضطلاع بأعمالهم وأن العمل معاً في كثير من مجالات الاهتمام المشترك سوف يسفر عن أفضل النتائج. وفي هذا الخصوص، ونظراً لأن الأطفال الأكثر تضرراً بالعنف هم أولئك الذين يعيشون تحت وطأة الفقر ويفتقرون إلى وسائل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، فإن أصحاب الولايات المناطة بهم الذين يعالجون هذه المسائل يبذلون مساهمة هامة في الولاية المناطة بهم بشأن العنف ضد الأطفال.

٤٧ - وفيما يتعلق بأولويات ولايتها في السنوات الثلاث القادمة، قالت إن البرنامج الذي حُدّد في توصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الطفل (A/61/299) يعتبر واضحاً، وبالتحديد فيما يخص التوصيات الثلاث التي حُدّدت لها ثلاثة أهداف مرتبطة بمواعيد زمنية، ألا وهي إنشاء استراتيجية وطنية، والإصلاح القضائي وإنشاء نظام لجمع البيانات. وسوف تجعل جميع هذه التوصيات، وخصوصاً تلك التوصيات المرتبطة بأجال زمنية، أولوية في برنامجها الأساسي. ويرحب مكتبها بالخطوات التي اتخذتها أستراليا في سبيل وضع استراتيجية وطنية لحماية الأطفال. وبغية حماية الأطفال من جميع أشكال العنف، من الضروري الاشتراك مع المجتمعات المحلية بهدف التغيير التدريجي للعقلية

٤٣ - وأضافت قائلة إنها كانت تعمل بشكل وثيق خلال الفترة القصيرة منذ توليها مهام منصبها مع شركاء إقليميين ومنظمات إقليمية. وفي أمريكا اللاتينية، حضرت مؤتمر الطفل لعموم البلدان الأمريكية، الذي عُقد في بيرو في أيلول/سبتمبر. وقالت إن الحوار مع الوزراء الحكوميين أثناء المؤتمر شهد دليلاً على الالتزام بحماية الأطفال في المنطقة. ومن بين التطورات الإيجابية الأخرى تعيين باولو سيرجيو بينهيرو مقرراً معنياً بحقوق الطفل في لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، والتقرير الأخير الذي أصدرته اللجنة، والذي يدعو إلى حماية الأطفال من جميع أشكال العنف بما في ذلك العقاب البدني.

٤٤ - وأضافت قائلة إن مجلس أوروبا في المنطقة الأوروبية، وهو حلقة الوصل الإقليمية مع الممثلة الخاصة، أنشأ منبراً بشأن حقوق الطفل، ومن خلاله يمكن تبادل المعلومات بشكل منتظم مع الممثلة الخاصة وفيما بين جهات التنسيق من البلدان الأوروبية. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، قالت إنها اجتمعت في الفترة الأخيرة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وسوف تحضر اجتماعاً لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن حقوق الطفل وحماية الأطفال من العنف. ويتطلع مكتبها إلى مشاهدة كيف ستواصل البلدان في المنطقة المناقشات والمبادرات الإقليمية الهامة بشأن مسائل محددة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للأثني. وقالت إنها تشكر ممثلة مصر على مساهمتها وعلى الدور الريادي لبلدها في الجهود المبذولة لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للأثني.

٤٥ - وقبل تعيين الممثلة الخاصة المعنية بالعنف ضد الأطفال، كان الأمين العام قد قرّر أن يكون مقر المكتب في مبنى الأمانة العامة في نيويورك. وهي حالياً تستكشف خيارات لمكان المكتب وأعاد التأكيد على أن التمويل سيكون أمراً حاسماً فيما يتعلق بإنشاء المكتب. وفيما يتعلق بأوجه التأزر مع آليات أخرى، قالت إنها ستواصل العمل

٥٠ - فيما يتعلق بإشراك الأطفال في مكافحة العنف، تعتبر الملاحظة العامة رقم ١٢ المقدّمة من لجنة حقوق الطفل بشأن حق الطفل في الاستماع إلى آرائه إشارة مرجعية أساسية، وقد سمحت استقصاءات واستطلاعات آراء أخرى أجرتها وكالات تابعة للأمم المتحدة سمحت للأطفال بالإعراب عن آرائهم بشأن العنف واقتراح حلول. إضافة إلى ذلك، ساهمت بشأن الاتجار بالأطفال بقدر كبير في الدراسة عن العنف ضد الأطفال وكذلك في وضع سياسة عامة. وعلى سبيل المثال، ساهمت مبادرة بشأن الاتجار بالأطفال في غرب أفريقيا، وكان الأطفال قد زوّدوا بألة تصوير لالتقاط صور للأماكن التي كانوا يتعرضون فيها للخطر عند الاتجار بهم، في حفز السلطات المحلية على اتخاذ إجراء في هذا الشأن.

٥١ - ومضت قائلة إنه بناءً على طلب من الأمين العام، طُلب إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة أن تقوم بدور أمين لصندوق استئماني معني بالترعات لدعم ولاية الممثلة الخاصة، وسوف يتم التوقيع على اتفاق مع جميع البلدان الداعمة للصندوق. وقالت إن الدعم المالي من مختلف المناطق سوف يكون أساسياً، في تمكين الصندوق من الاضطلاع بالبرنامج وفي ضمان استقلالته.

٥٢ - وأردفت قائلة إن مسألة القيم في المجتمع لا بد وأن تعالج، نظراً لأن التغييرات في المواقف تستغرق وقتاً. ويجب إشراك المجتمعات المحلية في العملية بحيث لا يتصور أحد أن قرارات السياسات العامة تنطوي على رأي تحكيمي أو على توجيه اتهام. ويتمثل الهدف في دعم الوالدين والمعلمين وغيرهم من المهنيين في تناول مسؤولياتهم بطريقة لا تستدعي وسائل عنيفة. ورغم أن الأمر يستلزم إجراء مزيد من البحوث في هذا المجال، تظهر النتائج حتى الآن أن المشاركة المباشرة مع المجتمعات المحلية حيث تسود الممارسات التقليدية ساعدت في إحداث تغييرات عميقة وحقيقية من الداخل.

السائدة في المجتمع. وللقيام بذلك، يجب تقييم الاستراتيجيات بشكل دوري لضمان فعالية هذه المشاركة.

٤٨ - واستطردت قائلة إن عدداً كبيراً من البلدان أقدم منذ إنجاز الدراسة، على اعتماد أنواع قانونية شاملة من الحظر بشأن جميع أشكال العنف ضد الأطفال أو على اتخاذ تدابير مماثلة. ومع الانطلاق للأمام سيكون من المهم الاستفادة من المبادرات الإيجابية التي اتخذتها بلدان أعضاء. وسيكون من الضروري الاستثمار في مجال جمع البيانات وتحليلها وتوزيعها، نظراً لأن الأطفال الذين لم يندرجوا في الحساب ولم يتم التعرف عليهم، لا يمكن إعطاؤهم المساعدة التي يحتاجونها. وفي حين ينبغي تحجّب ازدواجية الجهود، قد تثبت فائدة الأعمال التي جرت بشأن جمع المعلومات من الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. زيادة على ذلك، أنشئت نُظم لجمع البيانات وتحليلها ونشرها حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٩ - ونظراً لأن هناك صلة واضحة على سبيل المثال بين مستوى تعليم الأمهات وتكرار حوادث تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، يمكن استخدام البيانات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية التي جرى جمعها من خلال النظم الحالية، في إطار ولاية الممثلة الخاصة واستكمالها بمعلومات يمكن الحصول عليها من خلال استقصاءات الأسر المعيشية التي تجري لتقييم الكيفية التي تتصور بها المجتمعات المحلية العنف والحلول الممكنة. وفي هذا الصدد، يعتبر مثال الاستقصاءات الأخيرة عن الأسر المعيشية التي أجرتها سويسرا عن الفتيات والنساء ما بين ١٣ و ٢٤ سنة من العمر مثلاً يسترشد به. فحكومة سويسرا تستخدم نتائج هذه الاستقصاءات للتصدي لجميع أشكال العنف ولتعزيز التعبئة الاجتماعية بشأن هذه القضية.

- ٥٣ - وقالت إن متابعة التصديق وتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولها الاختياريين بما يرد فيها من برنامج واضح أمر بالغ الأهمية. وفي هذا المجال، قالت إنها تلاحظ مع الارتياح أن لجنة حقوق الطفل أدرجت قسماً بشأن العنف ضد الأطفال في ملاحظاتها الختامية بشأن البلدان قيد الاستعراض، مما يجعل المسألة ذات أولوية محلية. وقالت إن الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال باعتبارها جريمة حاسوبية تقع بالفعل في إطار ولاية مكتبها. وقالت إنها ولاية واسعة النطاق، بيد أن تعاون الدول الأعضاء سوف يجعلها ذات دلالة هامة. وسوف يتطلب الأمر إجراء مزيد من البحوث بشأن تكنولوجيا جديدة ودورها في الجريمة الحاسوبية.
- ٥٤ - وأضافت قائلة إن الملاحظة التي أبدتها ممثلة الجمهورية العربية السورية أبرزت حقيقة أن ولاية مكتبها تستدعي عدم إهمال أو نسيان أي طفل وضرورة توفير الحماية لجميع الأطفال. وقالت إنها ستحتاج إلى التعاون بشكل وثيق مع الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح لمساندة هذا الالتزام. وقد تطرقت توصية أساسية في الدراسة بشأن العنف ضد الأطفال إلى موضوع عقوبة الإعدام في إطار قضاء الأحداث كما فعلت الاتفاقية ومعايير دولية هامة أخرى. وفي حين يستخدم عدد صغير من البلدان عقوبة الإعدام ما زال بالإمكان إحداث تغيير هام في هذا المجال.
- ٥٥ - السيدة غيبونز (منظمة الأمم المتحدة للطفولة): قالت إن منظمة اليونيسيف، باعتبار ما فعلته خطوة ملموسة وفقاً للبيان المشترك بين الوكالات الصادر سنة ٢٠٠٨ بشأن القضاء على عادة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والختان، شنت برنامجاً مشتركاً من أجل التعجيل بالتخلي عن هذه الممارسة. وبالإمكان إطلاق هذا البرنامج الذي ينفذ حالياً في ١٢ بلداً، في ١٧ بلداً آخر والحد من حدوث تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بنسبة ٤٠ في المائة، إذا ما سمحت الموارد المالية.
- ٥٦ - وأضافت قائلة إن اليونيسيف اعتمدت أيضاً في سنة ٢٠٠٨ استراتيجية لحماية الأطفال تتناول تقسيم العمل والمسؤوليات بين الوكالة والممثلتين الخاصتين. وبغية النهوض بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ينبغي أن تعمل الدول الأطراف على التعريف على نطاق واسع بأحكامها وكذلك تلك الأحكام الواردة في القوانين الوطنية المختصة، بهدف تغيير المواقف والقيم وإيجاد قاعدة أخلاقية تضع الأطفال في المكانة الأولى. وقالت إن الانتكاسة الاقتصادية تترك أثرها على الأطفال، على النحو الذي يتبدى في ارتفاع معدلات سوء التغذية. وتراقب اليونيسيف التغيرات التي تحدث في مجال سوء التغذية ومعدل الانتظام في الدراسة ومعدل الوفيات، بالإضافة إلى الدعوة إلى الحماية الاجتماعية التي تراعي وضع الأطفال بحث لا تصبح برامج التنمية وحماية الأطفال هي أول ما يتأثر بالتخفيض.
- ٥٧ - وأعربت عن أملها في أن تنهض الحكومات ببرامج الحماية الاجتماعية لضمان حماية الأطفال من هذا الانتكاس. وقدّمت اليونيسيف، بالإضافة إلى وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، مساعدة خاصة لنحو ٣٠ بلداً عملت فيها الأزمة الغذائية على زيادة خطر سوء التغذية. وأخيراً، شكرت الوفود على الإعراب عن الدعم لمشاركة الأطفال في وضع القوانين والسياسات، وكذلك في المناقشات الاجتماعية، نظراً لأن المشاركة الإيجابية للأطفال والشباب في القرارات التي تمس حياتهم تعتبر خطوة هامة في سبيل أعمال حقوق الطفل.
- ٥٨ - السيدة لي (الرئيسة، لجنة حقوق الطفل): قالت إن الموافقة المستحبة من الجمعية العامة على تخصيص موارد إضافية سوف تسمح للجنة بمعالجة المتأخرات من التقارير قيد الاستعراض - وهو تحدي مؤقت إلى حد كبير بسبب تقديم تقارير بمقتضى البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية - بتمكينها من الاجتماع في غرف اجتماعات متوازية في

٦١ - وقالت إن القرار ٧/١١ الذي اتخذته مجلس حقوق الإنسان بشأن المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال اعتمدت في دورة حزيران/يونيه. ويقدم القرار المبادئ التوجيهية إلى الجمعية العامة من أجل النظر فيها، بهدف اعتمادها بمناسبة الذكرى العشرين للاتفاقية. وقالت إنها واثقة أن المبادئ التوجيهية، بمجرد اعتمادها سوف تقدم أداة قيمة للدول الأطراف ولجميع أصحاب المصلحة المعنيين في وضع سياسات وممارسات من أجل الرعاية البديلة للأطفال.

٦٢ - وفيما يتعلق بالملاحظات العامة التي اعتمدها اللجنة على مدى السنة السابقة، بشأن حقوق أطفال الشعوب الأصلية وبشأن حق الطفل في الاستماع إلى آرائه، شكرت الأطراف على الدعم المقدم منها أثناء عملية الإعداد ودعت إلى توزيع الملاحظات العامة على نطاق واسع. وكان من المأمول فيه أن يتيح الفريق العامل المشترك بين اللجان مع لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة فرصة لمزيد من التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك. زيادة على ذلك، ظلت لجنة حقوق الطفل تجتمع مع المديرين الإقليميين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بغية تعزيز التعاون وتنفيذ الاتفاقية وبروتوكولها الإثنيين.

٦٣ - ومن بين الشركاء الآخرين ممن هم على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للجنة الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح والممثلة الخاصة المعنية حديثاً والمعنية بالعنف ضد الأطفال. وتؤدي المؤسسات الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان دوراً رئيسياً في عملية الإبلاغ، وعملية متابعة تنفيذ الاتفاقية وتوصيات اللجنة على المستوى الوطني. وتتيح مجموعة المنظمات غير الحكومية المعنية باتفاقية حقوق الطفل والتي تتخذ جنيف مقراً لها تقدماً أيضاً الدعم الأساسي بالعمل على أن تقيم اللجنة صلة وثيقة مع العناصر الفاعلة الوطنية في المجتمع المدني. وأخيراً، أوضحت وهي تعرب عن القلق بأن الأطفال قد يكونون هم أول من يتأثر بالانتكاس

دوراتها الثلاث في سنة ٢٠١٠. وأوضحت، وهي تنوه مع التقدير بالتصديق الواسع النطاق على البروتوكولين الاختياريين أهما يتطلبان فحسب تقديم تقارير منفصلة مرة واحدة. أما عن التزامات الإبلاغ التالية بمقتضى البروتوكولين فهذه ترد في تقارير دولية بمقتضى الاتفاقية. ومع ذلك، تفكر اللجنة في طرق لإدارة العدد المتزايد باطراد في تقارير الدول الأطراف ودعت إلى تقديم اقتراحات في هذا المضمار.

٥٩ - وذكرت أن هناك حالياً خمسة تقارير أولية فحسب من الدول الأطراف ما زالت عالقة. وأعربت عن الأمل في أن تحقق الاتفاقية قريباً انضماماً عالمي النطاق، وقالت إنها تشجع باحترام الصومال والولايات المتحدة الأمريكية، الدولتان الوحيدتان اللتان لم تصدقاً بعد على الاتفاقية، على أن تقوموا بذلك. وقد احتفلت اللجنة لتوها بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الاتفاقية بالإضافة إلى الدول الأطراف في مناسبة عُقدت لمدة يومين في جنيف في أوائل هذا الشهر. ومع مرور شهر آخر قبل موعد الذكرى العشرين الرسمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أكدت أن التقيّد الشامل بالاتفاقية سوف يشكّل الالتزام الأمثل لجميع الدول بحماية حقوق الأطفال على نطاق العام.

٦٠ - وأضافت قائلة إن هناك تطوراً إيجابياً آخر وهو اعتماد مجلس حقوق الإنسان القرار ١/١١ الذي أنشأ الفريق العامل المفتوح العضوية لاستكشاف إمكانية وضع بروتوكول اختياري للاتفاقية لعرض طريقة لتقديم الرسائل مكتملة لإجراء تقديم التقارير بموجب الاتفاقية. وهذا سوف يسهم بدرجة كبيرة في الحماية الشاملة لحقوق الأطفال. وقد عُقدت بالفعل اجتماعات أولية للدول الأطراف الداعمة للمبادرة. وسوف يعقد الفريق العامل اجتماعه بين ١٤ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في جنيف. وقد شاركت اللجنة بنشاط فعلاً في عدد من المناقشات بشأن المزايا والآثار العملية لطريقة تقديم الرسائل.

٦٦ - وقال إن حق الطفل في التعبير عن آرائه بحرية وفي الاستماع إلى آرائه في مسائل التي تمس الأطفال، وهو مبدأ أساسي في الاتفاقية هو موضوع القرار الذي قدمه في هذه السنة الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويجب على الدول الأطراف أن تضاعف جهودها لضمان مشاركة الأطفال في جميع مجالات الحياة. ويحث الاتحاد الأوروبي الدول الأطراف على مضاعفة الجهود لمكافحة جميع أشكال إساءة المعاملة ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي بأعمال المقرر الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية للطفل، ويدعو الدول إلى فرض عقوبات على جميع أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال وعلى اتخاذ تدابير فعّالة لضمان محاكمة الجناة وتلبية احتياجات الضحايا.

٦٧ - ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يواصل التأكيد على الحظر الواضح الوارد في الاتفاقية بشأن فرض عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. وقد أحرزت جوانب تقدّم هامة في مكافحة الاستغلال الاقتصادي للأطفال من خلال تحسين المسؤولية الاجتماعية المشتركة. ومع ذلك، لا يزال التقدّم الشامل نحو القضاء على تشغيل الأطفال بطيئاً للغاية. ولهذا ينبغي أن تبقى المسألة في مقدمة جدول الأعمال السياسي، وفي هذا الصدد، يشارك الاتحاد الأوروبي وجهة نظر الأمين العام بأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الطفل بحلول سنة ٢٠١٦ ويعتبر هدفاً طموحاً بيد أنه قابل للإنجاز وهو يتطلب الالتزام السياسي من الحكومات.

٦٨ - وأوضح أن الاتحاد الأوروبي يولي اهتماماً خاصاً إلى مكافحة العنف ضد الأطفال وقد اختار المسألة باعتبارها أولى أولوياته في إطار مبادئه التوجيهية من أجل تعزيز وحماية حقوق الطفل. وثمة حاجة عاجلة إلى توثيق التعاون والتآزر على جميع المستويات بغية القضاء على هذا العنف. ويرحب

الاقتصادي وزيادة النفقات بسبب وباء الأنفلونزا، أوضحت أن اللجنة سوف تواصل إيلاء الاهتمام الواجب لمخصصات الموارد من أجل الأطفال في حواراتها مع الدول الأطراف.

٦٤ - السيد بنويك (السويد): تحدث بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة كرواتيا وجمهورية مقدونيا البوغسلافية السابقة، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود بالإضافة إلى أرمينيا وأذربيجان وأوكرانيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا. فقال إنه حدث خلال العشرين السنة منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل، تقدّم كبير نحو التنفيذ. وقد أدخلت بلدان كثيرة إصلاحات تشريعية لضمان الامتثال للاتفاقية، وساهم إنشاء منصب وطني لأمين المظالم في النهوض بحقوق الأطفال في كثير من بقاع العالم. ومع ذلك، رغم الإنجازات الكبيرة، لا تزال هناك عقبات وتظهر تحديات جديدة باستمرار، وما زال هناك الفقر يحيط بالأطفال ونقص فرص الحصول على التعليم، ومئات الآلاف من الأطفال الجنود المستغلين في نزاعات مسلحة، وما زال الأطفال ذوي الإعاقة يواجهون كثيراً من التحديات. ويكرس الاتحاد الأوروبي جهوده لمواصلة النهوض بالمشاركة والتنمية الفردية للأطفال ذوي الإعاقة.

٦٥ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يعتبر الذكرى السنوية العشرين للاتفاقية حافزاً من أجل تنفيذها على جميع المستويات. وفي هذا الخصوص، يؤيد الاتحاد بقوة أعمال لجنة حقوق الطفل في مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها ويعرب عن تقديره للملاحظات العامة التي أبدتها اللجنة مؤخراً بشأن أطفال الشعوب الأصلية وحق الطفل في الاستماع إلى آرائه. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد دعوته للدول الأطراف لسحب أية تحفظات تتعارض مع القصد من الاتفاقية.

الشرب النقية، أدّى إلى حدوث خفض هام في معدل وفيات الأطفال في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقال إن توفير عقاقير مضادة للفيروسات العكوسة مجاناً للمليون شخص في القارة الأفريقية ساعد على تخفيض معدل انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأمهات إلى الأطفال بنسبة ٢٥ في المائة في الجنوب الأفريقي.

٧٢ - ومضى قائلاً إن الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٥ تمثل جهداً شاملاً لتوفير الرعاية والدعم للأيتام والأطفال والشباب المعرضين للخطر، استناداً إلى الوعد بأن الناس هم الثروة الحقيقية للأمم وأن التنمية لا بد وأن توسّع فرص الناس للعيش حياة كاملة وخلاقة. زيادة على ذلك، تُدرك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي أن الاستثمار في رفاه الأطفال بالمنطقة هو أفضل طريقة لمنع انحراف الأحداث. وفي التحضير من أجل التحدي الخاص بتنفيذ الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل، لا بد أن تعمل المنظمات المختلفة معاً لتلبية الاحتياجات الإنمائية الأساسية للأطفال والشباب. وقال إن كثيراً من بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إما قامت بالتنسيق أو أنها بصدد التنسيق لقوانينها الوطنية مع القانون الدولي والميثاق الإفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، بهدف التوفيق بين القيم العالمية مع العادات والمواقف والممارسات الأفريقية وضمان الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية بالرغم من وجود الفقر وندرة الموارد.

٧٣ - وبالرغم من التقدم المحرز في سبيل تنفيذ خطة العمل الواردة في وثيقة "عالم صالح للأطفال"، لا تزال المعوقات الخاصة بالموارد تمثل تحدياً أمام بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وخصوصاً في ضوء الآثار المشتركة للأزمة المالية العالمية وأزمة الأغذية والطاقة، وتكرار حدوث وشدة الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغيّر المناخ، وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويشهد عدد الأطفال والشباب

الاتحاد الأوروبي بتعيين ممثلة خاصة معنية بالعنف ضد الأطفال ويتطلع الاتحاد إلى العمل معها في تنفيذ توصيات دراسة الأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال.

٦٩ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يشيد بأعمال الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح ويقدر الدور الرئيسي الذي يؤديه الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح في تسريح الجنود الأطفال وإنهاء الإفلات من العقاب. ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد التزامه بقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٢٠ و (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) وسوف يعمل بكل يقظة على متابعة هذه القرارات وبشأن الخطوات السياسية الموضحة في مبادئ باريس. وهو يدعو أيضاً الدول إلى التوقيع على البروتوكولين الاختياريين الملحقين بالاتفاقية والتصديق عليهما وتنفيذهما.

٧٠ - وأضاف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي إذ يؤكد على أهمية التعاون الوثيق بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والحكومات، يواصل تقديم الدعم بنشاط إلى مختلف الولايات والجهود المشتركة التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمقررون الخاصون والممثلون والعناصر الفاعلة المختصة الأخرى لضمان حماية ورفاه جميع الأطفال. ورغم أنه لا يزال هناك خمس سنوات قبل حلول سنة ٢٠١٥ السنة المستهدفة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، سوف يواصل الاتحاد الأوروبي العمل مع منظومة الأمم المتحدة ومع دول أعضاء أخرى بغية تحقيق الأعمال الكامل للحق في التعليم لجميع الأطفال، وهو عنصر أساسي في القضاء على الفقر.

٧١ - السيد مبوندي (ناميبيا): تكلم بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن الزيادات في إنفاق الحكومات على الصحة، إلى جانب إدخال تحسينات في خدمات الصحة العامة وتوسيع نطاق الحصول على مياه

الأيتام والمعرضين للخطر في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالأثر المدمر خصوصاً الذي يخلفه الوباء وأمراض أخرى. ووفقاً لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، هناك ما يزيد على ١٦ مليون من الأيتام تقل أعمارهم عن ١٨ سنة في المنطقة. إضافة إلى ذلك، تأثرت النساء والفتيات بشكل غير متناسب بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث أن هؤلاء وهؤلاء هن ضحايا محتملات للمرض وباعتبارهن مقدمات للرعاية دون أجر.

٧٤ - وقال إن الدول أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تعرب عن قلقها إزاء الظاهرة المتزايدة للاتجار بالأشخاص، التي تمثل شكلاً متطوراً وعدوانياً من أشكال الرق. وثمة حاجة إلى تشريعات شاملة لمكافحة الظاهرة ولحماية الضحايا وتقديم المساعدة لهم. وفي شهر أيار/مايو من تلك السنة في مابوتو، موزامبيق، عقد وزراء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مؤتمراً بشأن الاتجار بالأشخاص واعتمدوا مشروع خطة عمل استراتيجية بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، وخصوصاً النساء والأطفال في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتهيب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بجميع أصحاب المصلحة المختصين تقديم المساعدة إلى دولها الأعضاء لمعالجة الاتجار بالأشخاص. وكما حدث في سنوات سابقة، سوف تتبنى الدول أعضاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تقديم مشروع قرار بشأن الطفلة وتأمل في أن يتم اعتماده بتوافق الآراء.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.